

[تحليل مؤشرات الهيكل والاداء الماليين للمصارف التجارية العراقية]

[إعداد: أ.د. حسين جواد كاظم]

[أستاذ - جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية - العراق]

[إعداد: فاطمة علي محمد]

[جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية - العراق]

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مؤشرات الهيكل والاداء الماليين في المصارف العراقية , نظرا للاهمية الفائقة التي تضطلع بها المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية . حيث تم اجراء التحليل المالي على البيانات المالية السنوية المدققة الخاصة بعينة الدراسة والمكونة من (15) مصرفا تجاريا خاصا مدرجا في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2014-2019 ، بأستخدام نسب التحليل المتمثلة بنسبة التمويل بالملكية والتمويل بالدين ونسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات و نسبة الرصيد النقدي ونسبة العائد على الموجودات . وتوصلت الدراسة الى ان الهيكل المالي في المصارف العراقية يتكون من مصادر تمويل مقترضة متمثلة بالمبالغ المودعة لدى المصارف ، والقروض قصيرة الاجل التي يحصل عليها المصرف من المصارف التجارية الاخرى بالاضافة الى القروض طويلة الاجل (بنسبة محدودة جدا) . ومصادر تمويل مملوكة متمثلة برأس المال والاحتياطيات والمخصصات والارباح المحتجزة . وكذلك استنتجت الدراسة ان الودائع في المصارف العراقية محدودة مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي ، حيث ان بعض المصارف يعتمدون على رؤوس اموالهم في التمويل بشكل يفوق اعتمادهم على الودائع ، نتيجة تزامم عدد كبير من المصارف العراقية في سوق ضيقة . لكن مع ذلك هناك مجموعة من المصارف تعتمد على ودائعها في التمويل بنسبة تفوق بكثير نسبة اعتمادها على رأس مالها والاحتياطيات وهذا مؤشر جيد للقطاع المصرفي العراقي . وأشارت الدراسة الى انخفاض نسبة الربحية الناتجة من استثمار الاموال الخارجية والداخلية مقارنة بنسبة السيولة ، والاعتماد الاكبر في تحقيق الارباح كان من خلال نافذة بيع العملة (مزداد العملة) .

الكلمات المفتاحية : الهيكل المالي ، رأس المال ، الاحتياطيات ، الارباح المحتجزة ، الودائع ، الاقتراض ، الاداء المالي ، الربحية ، السيولة .

[Analysis of Indicators of the Structure and Financial Performance of Iraqi Commercial Banks]

[Prepared by: Peofessor (PHD) Hussein J.Kadhum]

[University of Basrah- Collage of Admistration and Economics- Finance and Banking Department]

[Prepared by: Fatimah Ali Mohammed]

[University of Basrah- Collage of Admistration and Economics- Finance and Banking Department]

Abstract:

This study aims at analyzing indicators of the structure and financial performance in Iraqi banks because of the great importance that commercial banks play in financing economic development.

The financial analysis was carried out on the annual audited financial statements of the study sample consisting of (15) private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2014-2019 using the analysis ratios represented by the percentage of financing by ownership, financing by debt, the ratio of deposits to total liabilities, the ratio of the balance Cash, and return on assets ratio. The study found that the financial structure in Iraqi banks consists of borrowed financing sources represented by the amounts deposited with banks, short-term loans obtained by the bank from other commercial banks, in addition to long-term loans (at a very limited rate), and proprietary sources of financing represented by capital, reserves, provisions and retained earnings. The study concluded that deposits in Iraqi banks are limited compared to the global banking sector, as some banks depend on their capital for financing in a way that exceeds their dependence on deposits due to the crowding of a large number of Iraqi banks in a limited market. However, there is a group of banks that depend on their deposits for financing at a rate that far exceeds their dependence on their capital and reserves; this is considered a good indicator for the Iraqi banking sector. The study indicated a decrease in the rate of profitability resulting from investing external and internal funds compared to the ratio of liquidity, and the greatest reliance in achieving profits was through the currency sale window (currency auction).

Keywords: Financial structure, Capital, Reserves, Retained earnings, Deposits, Borrowings, Financial performance, Profitability, Liquidity.

منهجية الدراسة:

مقدمة الدراسة:

تعتبر المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية ، حيث يتركز عليها النظام المالي لاي بلد نظرا للدور الذي تمثله في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية وتحريك عجلة النمو الى الامام . حيث تعد المصارف الوعاء الذي تتجمع فيه الاموال الفائضة ليعاد توجيهها الى اصحاب الحاجة في عدة مجالات . وحتى تتمكن المصارف التجارية من ممارسة نشاطها بفاعلية وتضمن بقائها واستمرارها في السوق المصرفية يجب ان يتوافر لديها موارد مالية كافية ومتنوعة . فقرار التمويل يعتبر من القرارات المالية الهامة والاصعب في اتخاذها خاصة على مستوى المصارف التجارية ، بوصف المصرف مركزا للقرار حيث يقوم بأرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها ويعمل نوع من التركيب المالي بهدف توجيه مختلف الموارد المالية الى استخدامات ذات عوائد مالية فيكون المصرف هنا بصدد رسم سياسته المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية ، سواء كانت قطاعات حديثة او قائمة تحتاج الى تمويل مناسب بهدف النمو .

اهمية الدراسة:

- 1- تتناول هذه الدراسة قضية مهمة ، وهي تحليل تركيبة الهيكل ومؤشرات الاداء الماليين في المصارف العراقية ، وبالتالي فهي تتطرق الى تحليل قرار التمويل والذي يعتبر من اهم القرارات التي يتوجب على الادارة العامة التفكير بها بشكل مستمر بهدف تحقيق النجاح والتوسع .
- 2- تحاول الدراسة ان تقدم ادلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة العراقية (المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية) .
- 3- المساهمة في تزويد الجهات ذات العلاقة بأطار نظري وتطبيقي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات حول الهيكل والاداء الماليين في المصارف التجارية .

اهداف الدراسة :

- 1- الوقوف على واقع الاداء المالي في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة .
- 2- معرفة تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .
- 3- معرفة مدى قدرة المصارف العراقية على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن مقارنة مع القطاع المصرفي العالمي .
- 4- معرفة مدى قدرة المصارف العراقية في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية .

أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة اسلوب التحليل المالي حيث تم اختيار 15 مصرفا تجاريا خاصا مدرجا في سوق العراق للاوراق المالية وسيتم اجراء التحليل المالي لمتغيرات الدراسة طبقا لمؤشرات الهيكل والاداء الماليين في هذا المجال من حيث نسبة التمويل بالديون والتمويل بحقوق الملكية ونسبة اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات وكذلك تحليل نسبة الرصيد النقدي والعائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة وهي كالآتي :

- 1- **نسبة التمويل بالملكية** : تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته ، حيث تعتبر من اهم المقاييس التي يعتمد عليها للبنك المركزي في قياس مدى كفاية رأس المال الخاص بالمصارف . وان ارتفاعها يعني تحقيق حماية افضل للمودعين وهو ما يهدف البنك المركزي لتحقيقه ، لكن هذا الارتفاع يتعارض مع مصالح المساهمين (الملاك) كونه يؤدي الى انخفاض العائد على رأس المال

الممتلك بالإضافة الى الاضرار الاخرى التي قد يتحملها الملاك من حيث اتخاذ القرارات وغيرها . ويتم حسابها وفق المعادلة التالية (Baraja&Yosa,2017) :

$$= \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

2- نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات : تشير هذه النسبة الى مستوى الودائع مقارنة بالمطلوبات الاخرى . فأرتفاعها يعني قدرة المصرف العالية على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن ، كونها تعتبر المصدر الرئيسي لموارد تمويل المصرف . ويتم حسابها وفق المعادلة التالية (KORANTENG,2012) :

$$= \frac{\text{نسبة اجمالي الودائع و الحسابات الجارية}}{\text{اجمالي المطلوبات}} * 100\%$$

3- نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات : تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف على اموال الغير في تمويل موجوداته ، وبالتالي فإن ارتفاعها يعني زيادة درجة المخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها ملاك المصرف وكذلك الجهات المقرضة . ويقصد بأجمالي الديون كافة انواع الديون سواء كانت ديون قصيرة او طويلة الاجل . ويتم حسابها وفق المعادلة التالية (Jadah et all , 2020) :

$$= \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

4- نسبة الرصيد النقدي (السيولة) : تشير نسبة الرصيد النقدي الى مقدار النقد في الصندوق والنقد في البنك المركزي بالإضافة الى الارصدة الاخرى المتمثلة بالمسكوكات الذهبية والعملات الاجنبية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزامات المصرف المالية والواجبة السداد في مواعيدها . وان ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في المصرف تعني ارتفاع قدرته على تسديد التزاماته في مواعيدها المتفق عليها ، لكن هذا الارتفاع قد ينعكس سلبا على ايراد المصرف نتيجة عدم توظيف هذه الاموال في استثمارات من الممكن ان تدر بعوائد مالية على المصرف . ويتم حسابها وفق المعادلة الآتية (صونيا ، 2015) :

$$= \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100\%$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات بأستثناء رأس المال الممتلك .

5- نسبة العائد على الموجودات : تستند هذه النسبة في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح عمليات المصرف وموجوداته التي ساهمت في تحقيق هذا الربح ، اي تقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الارباح نتيجة استخدام موجوداته في نشاطه الاساسي . وكذلك تستخدم لأجراء المقارنات مع عوائد الفترات السابقة بالإضافة الى مقارنة المصرف مع المصارف الاخرى لغرض معرفة حجم الارباح الناتجة عن استثمار اصولها . وارتفاعها يعني كفاءة السياسة التشغيلية والاستثمارية المستخدمة من قبل الادارة . ويتم حسابها وفق المعادلة التالية (Heikal et all , 2014) :

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

الدراسات السابقة**الدراسات العربية****دراسة 2015 : فتحي & عبد القادر****(دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية)**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية في الاداء المالي لها ، من خلال انعكاسها على مختلف المؤشرات والنسب المالية ، والمردودية المقدمة من المؤسسة ، حيث تم اختيار مجمع صيدال كنموذج ، وتم تحليل ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات تحليليا عموديا من خلال مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية ، وتحليلا افقيا من خلال المقارنة بين الميزانيات الثلاث عن طريق حساب نسب التغيرات في القيم . وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان المؤسسة تعتمد في التمويل على مصادرها الذاتية اكثر من اعتمادها على المصادر الخارجية رغبة منها في تجنب الديون وللحفاظ على قوة مركزها المالي .

الدراسات الاجنبية**دراسة 2009 : Justin Yifu Lin****(Toward a Theory of Optimal Financial Structure)**

سلطت هذه الدراسة الضوء على بنية النظام المالي في بلد ما ، حيث يتنوع الهيكل المالي بتنوع البلدان ويعطي فهم التباين في الهيكل المالي ومدى صلته بالتنمية الاقتصادية دلالات للسياسة العامة للعديد من البلدان التي تسعى الى تقوية انظمتها المالية . ولقد ناقش خبراء التمويل الالهية النسبية للمصارف والاسواق المالية في النظام المالي لعقود من الزمن ، كما ناقشت هذه الدراسة جزءا كبيرا من البحث لتحليل الجوانب الايجابية ذات الصلة للعديد من المؤسسات المصرفية ، وبالتالي فقد تناولت المراحل التي تمر بها التنمية الاقتصادية لدولة ما وتؤكد الدراسة ان لكل مرحلة هيكل مالي امثل وكذلك هيكلها صناعيا وعدم تطابق الهيكلين الماليين بسبب الازمات الاقتصادية في البلدان .

دراسة 2009 : Coleman & Robb**(A Comparison of New Firm Financing by Gender: Evidence from the Kauffman Firm Survey Data)**

سلطت هذه الدراسة الضوء على استراتيجيات التمويل الاولية للشركات ، حيث استخدمت مجموعة بيانات لاكثر من 4000 شركة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكشفت النتائج ان الشركات القائمة على التكنولوجيا الجديدة تظهر انماط تمويل مختلفة عن الشركات التي لاتعتمد على التكنولوجيا ، ووضحت حاجة الشركات المهمة الى اصدار الاسهم على وجه الخصوص وذلك من اجل تحقيق التنمية .

دراسة 2017 : RINKU**(A STUDY BASED ON THE VARIOUS COMPONENTS)**

لقد قامت هذه الدراسة بتحليل تركيبية هيكل رأس المال للشركات المصرفية حيث تم جمع البيانات وتم استخدام اسلوب الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة على العينة المتكونة من (10) مصارف للمدة من 2006-2015 ، وتشير النتائج الى ان الهيكل المالي في المصارف يجب ان يتكون من (رأس المال والاحتياطيات والفائض والودائع واجمالي القروض) .

التعليق على الدراسات السابقة .

اختلفت الدراسة الحالية من حيث الزمان والمكان مقارنة مع الدراسات السابقة حيث تم اختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2009 الى 2019 .
 تتشابه الدراسة مع دراسة RINKU من حيث تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية .

المحور الثاني : المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة :

اولا : الهيكل المالي Financial Structure

شكل مفهوم الهيكل المالي بشكل عام ذلك المزيج المالي المستخدم في تمويل الاستثمارات (الاصول) من كل من التمويل الممتملك والتمويل المقترض ، او هو الاسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل اصول المؤسسة فهو توليفة مصادر التمويل التي تم تحديدها من قبل ادارة المصرف لتمويل استثماراته ، ويتكون من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي اي سواء كان مصدرها اموال ذاتية او ديناً خارجياً (Chen et all,2021). وقد انتج اختلاف طبيعة نشاط المصارف التجارية عن المؤسسات الاخرى اختلافاً في تركيبة الهيكل المالي بينهم ، فالمصارف التجارية وجدت اساساً لتكون منشآت ذات رافعة مالية عالية عكس كل المنشآت غير المالية ، فهي تحتاج الى تطبيق قواعد محددة واتباع مستوى معين من التنظيم وذلك لضمان قدر من السيولة للمقرضين في وقت الحاجة اليها قصيرة كانت او متوسطة الاجل (كون ان المصرف يتجنب التعامل بالقروض طويلة الاجل) فهو يعمل على زيادة ايداعات الغير لديه ، والتي توصف بأنها عالية السيولة وخاصة الودائع تحت الطلب ، لغرض استثمارها في القروض وهذا الاستثمار يوصف بالاقبل سيولة. وبالتالي فإن تركيبة الهيكل المالي المصرفي يجب ان تكون فيها النسبة الاقل لرأس المال المملوك والنسبة الاعلى للودائع (Hill,2009)(Fabzzi,2009) . ويضم الهيكل المالي في المصارف التجارية البنود التالية :

1- المصادر الداخلية Internal Sources :

1.1- حقوق الملكية **Equity Rights** : يشكل رأس المال الممتملك جزء من السيولة في المصرف ويمثل خطة الدفاع فيه ، كونه يعمل على تعزيز سمعة المصرف ومكانته المالية في السوق من خلال حمايته من اي مشاكل مالية قد

تعرض ادارته وتؤدي الى انخفاض قيمة اي بند من بنود موجوداته (Fauziah et all , 2020) . ويضم هيكل رأس المال الممتملك البنود التالي :

1.1.1- رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) **Contributed Capital (Common Stocks)** : يتمثل رأس المال المدفوع بالمبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع (المؤسسون والمساهمون) في بداية انشائه . ويعتبر النواة الاولى لموارد المصرف المستخدمة لتغطية نفقات التأسيس وكذلك لتمويل نشاطه المتمثل بتكوين مايلزمه من الاصول الثابتة وتسيير اعماله من حيث عمليات الاقراض والاستثمار، اذ لا يتوقع ان يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع عند الاعلان عن تأسيسه (Khaleel et all,2019) .

1.1.1- الاحتياطات **Reserves** : وتظم الاحتياطي القانوني والاحتياطات الخاصة بالاضافة الى الاحتياطات الرأسمالية (Comporek, 2018).

1.1.1- الارباح المحتجزة **Retained Earnings** : تتمثل بالارباح الصافية التي حققها المصرف في السنوات الماضية والتي تم احتجازها ولم توزع على المساهمين (بناء على موافقتهم) او الاكتفاء بتوزيع جزء منها بقرار من مجلس ادارة المصرف ، وتم اضافتها الى الموارد الدائنة فيه لغرض مواجهة المقتضيات الاضافية للامان والتي قد

تري ادارة المصرف ضرورة لها وفقا لطبيعة نشاطه واعماله (Ball et all, 2018) . وتمثل الارياح المحتجزة مصدرا رئيسيا للتمويل الذاتي في المصرف حيث تُستخدم في مجالات التوظيف المختلفة كتتمية قوة المصرف اليرادية لتوسيع مجال انشطته (Alves,2018).

2- المصادر الخارجية External Sources : تضم مصادر تمويل خارجية قصيرة وطويلة الاجل وهي كالآتي :

1.2- مصادر التمويل قصيرة الاجل Short – Term Financial Sources:

1.1.2- الودائع Deposits: تعتبر الودائع اهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف ، فهي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بالاموال ، حيث يعتمد عليها في عمليات الاقراض اساسا (لغرض تحقيق ارباح من خلال معدلات الفائدة التي يفرضها على القروض) وعمليات التنمية للموارد المالية (Unvan&Yakubu, 2020). وتكمن اولوية اعتماد المصارف على الودائع في التمويل للاسباب التالية :

1- تعتبر الودائع مصدر تمويل منخفض الكلفة مقارنة بتكلفة القروض ، فتكلفة الودائع تتمثل بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف للمودعين (Yakubu&Abokor,2020) . بينما تكلفة القروض تتمثل بالفائدة التي يدفعها المصرف على ديونه الجديدة وهي تفوق بكثير فائدة الودائع لان المقرضين عادة ما يتحملون مخاطر اكبر (Baule , 2018) .

ب- رأس المال والاحتياطيات لاتعتبر مصادر تمويل خصبة بالنسبة للمصارف التجارية ، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل اساسي في تطوير طاقته وامكانياته التمويلية والاستثمارية ، فأصدار اسهم جديد قد لا يكون مرغوبا من قبل المساهمين القدامى نتيجة اضرار زيادة عدد المالكين ومطالبتهم بتوزيع الارياح وبالتالي انخفاض نسبة العوائد نتيجة تدني الارياح المحتجزة بالاضافة الى الضرر الذي سوف يلحق بمواقعهم التصويتية، (Sivalingam&Kengatharan) (2018). وهناك بعض المصارف لا تحبذ احتجاز الارياح كون ان توزيع الارياح يعتبر مؤشرا على نجاح المصرف وبالتالي فإن الودائع افضل مصدر للتمويل المصرف (Yemi&Seriki,2018).

2.1.2- الاقتراض من البنك المركزي Borrowing from Central Bank: يلجأ المصرف التجاري اضطرارا الى الاقتراض من البنك المركزي في حال زيادة طلبات الاقتراض من المصرف بشكل لا يستطيع مواجهتها او في حال انخفاض مستوى السيولة النقدية الى الحد الذي يهدد قدرته في مواجهة طلبات السحب على الودائع وبالتالي فالبنك المركزي يدعم مركزه المالي من خلال هذه القروض لغرض حمايته من الافلاس مقابل ضمانات متمثلة بالاوراق المالية او التجارية ((Yakhshibaev,2011) .

3.1.2- الاقتراض من المصارف التجارية Borrowing from Commercial Banks: يعتبر هذا المصدر احد اهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المصارف التجارية عند مواجهة حالات عجز في السيولة او عندما تكون بحاجة الى اموال لغرض توظيفها ، وتتمثل بشهادات الايداع وفائض الاحتياطي الالزامي اضافة الى اتفاقيات اعادة الشراء (Gregoric,2014) .

2.2- مصادر التمويل طويلة الاجل Long – Term Financial Sources :

1.2.2- الاقتراض من سوق رأس المال Borrowing from Capital Market : الاقتراض من سوق رأس المال يأخذ شكلين يتمثل الاول بقيام المصرف التجاري بأصدار سندات لغرض الحصول على دخل ثابت لتمويل انشطته الاستثمارية بشكل كفوء وكلف تمويل منخفضة . اما الشكل الثاني فيتمثل بالقروض المباشرة التي تتجاوز آجالها السنة الواحدة وقد تصل الى ثلاثين عام ، ويحصل عليها من البنك المركزي او مؤسسات التأمين او غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق لغرض استثمارها في الاصول الثابتة . وهذا النوع من القروض يكون

متاح فقط للمصارف الكبيرة ذات المركز المالي القوي ويدفع المصرف فائدة على هذه الاموال حسب آجال استحقاقها (Elhadi&Ahmed,2017) .

ثانيا : الاداء المالي Financial Performance

يعتبر الاداء المالي المرآة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي في المصرف من خلال عمليات التقييم التي تؤكد كفاءة الادارة في استخدامها للموارد المالية المتاحة لغرض التوفيق بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في الوقت نفسه وبدرجة مقبولة من المخاطر بهدف تعظيم قيمة المصرف في السوق المالي (Mukumbi et all,2020) . وتكمن اهمية السيولة والربحية ومواجهة المخاطر بالنسبة للمصرف بالآتي :

ا- السيولة **Liquidity** : تعرف السيولة المصرفية بأنها ما يحتفظ به في المصرف من ارصدة نقدية سائلة او اصول قابلة للتحويل بسرعة الى نقود لسداد الالتزامات او مصروفات التشغيل ، اي قدرة المصرف على التسديد نقدا ولجميع التزاماته وطلبات منح الائتمان . وتكمن اهميتها في حاجة المصرف الدائمة لها لغرض الاستجابة لطلبات سحب الاموال من قبل الاطراف المتعاملة مع المصرف سواء كانوا مودعين او مقرضين ، ولاسيما عند مقارنة المصرف مع المؤسسات الاخرى . فتدفقات الارصدة النقدية من والى المصرف تكون ضخمة مقارنة برأس ماله . وامكانية التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الاموال النقدية من المصرف صعبة جدا ، مع العلم ان الجزء الاكبر من موارده يكون عرضة لهذا الانسياب (Tran , 2020).

ب- الربحية **Profitability** : تعرف بأنها العلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح ، وتكمن اهميتها في كونها الهدف الاساسي للمصرف فهي المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين بالاضافة الى الادارة والجهات الرقابية ، كونها الغاية التي يتطلع اليها المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم ، و مصدر الثقة لكل من المودعين والدائنين المقرضين للمصرف ، اما بالنسبة لادارة المصرف فتعتبر الربحية مؤشرا مهما لقياس كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة ، وكذلك هي موضع اهتمام الجهات الرقابية فتحقيقها يدل على نجاح المصرف وقدرته على البقاء والاستمرار (Tan et all , 2020).

ج- المخاطر **Risks** : تعتبر المصارف التجارية وفقا لطبيعة نشاطها من اكثر المؤسسات المعرضة الى المخاطر كونها تمارس نشاط المتاجرة بالمال حيث تقبل الودائع وتمنح الائتمان ، لذلك نجد ان المخاطر مفهوم ملازم للعمليات المصرفية ولصيق بها . وتنوعت هذه المخاطر وتعاظمت وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية بالاضافة الى مستجدات العمل المصرفي ، للدرجة التي اصبحت فيها السمة الاساسية التي تحكم نشاط هذه المصارف في عالمنا الحاضر هي مدى قدرتها في التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها . وان اهتمام المصارف الكبير لاينصب على توفير الاموال بقدر ما يتركز على المخاطر ، كونها تستطيع تحقيق التفوق على منافسيها من خلال تحقيق عائد اكبر عن طريق المخاطر . ويمكن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر مالية غير متوقعة وغير مخطط لها ، فضلا عن تقلب العائد المتوقع على استثمار معين (Cheng & Qu , 2020) .

المحور الثالث : الجانب التطبيقي:

1- نسبة التمويل بحقوق الملكية

الجدول رقم (1) نسبة التمويل بحقوق الملكية

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	14%	12%	16%	16%	17%	16%	18%	24%	24%	24%	24%	19%
2	مصرف التجاري العراقي	40%	46%	55%	49%	59%	27%	70%	67%	63%	64%	60%	55%
3	مصرف الشرق الاوسط	14%	14%	21%	23%	26%	45%	41%	43%	36%	33%	41%	31%
4	مصرف الاستثمار	33%	36%	36%	31%	36%	51%	51%	50%	49%	47%	49%	43%
5	مصرف المتحد	26%	35%	38%	44%	45%	58%	55%	57%	57%	59%	50%	48%
6	مصرف الاهلي العراقي	55%	49%	57%	46%	31%	43%	45%	50%	47%	49%	41%	47%
7	مصرف الائتمان العراقي	31%	23%	34%	31%	33%	46%	49%	60%	66%	63%	57%	45%
8	مصرف بابل	33%	30%	39%	37%	49%	61%	68%	77%	82%	73%	64%	56%
9	مصرف سومر التجاري	62%	63%	63%	59%	63%	62%	71%	76%	69%	66%	77%	66%
10	مصرف الخليج	23%	23%	33%	35%	39%	56%	50%	40%	53%	54%	56%	42%
11	مصرف الموصل	29%	35%	34%	47%	47%	76%	72%	65%	66%	64%	65%	54%
12	مصرف المنصور	57%	49%	40%	61%	35%	32%	27%	26%	22%	19%	19%	35%
13	مصرف آشور الدولي	43%	55%	50%	64%	65%	62%	60%	66%	71%	57%	63%	60%
14	مصرف الاقليم	31%	23%	34%	31%	33%	49%	45%	41%	54%	30%	30%	45%
15	مصرف عبر العراق	61%	72%	49%	89%	90%	81%	55%	66%	79%	84%	77%	73%
	المتوسط العام	37%	38%	40%	44%	45%	51%	52%	54%	56%	52%	52%	48%

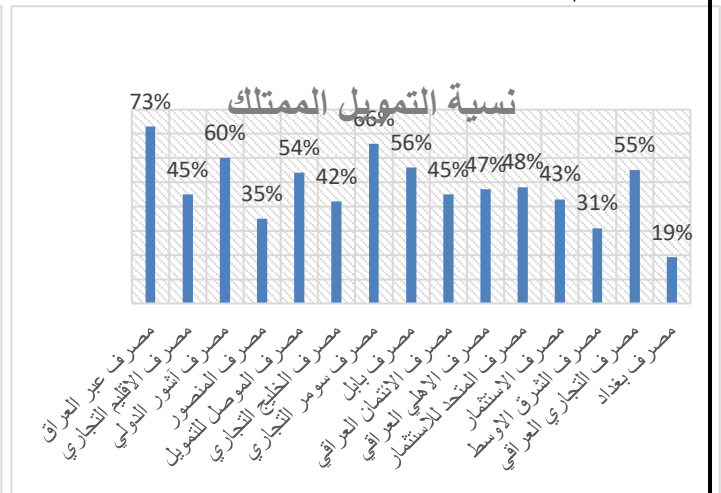
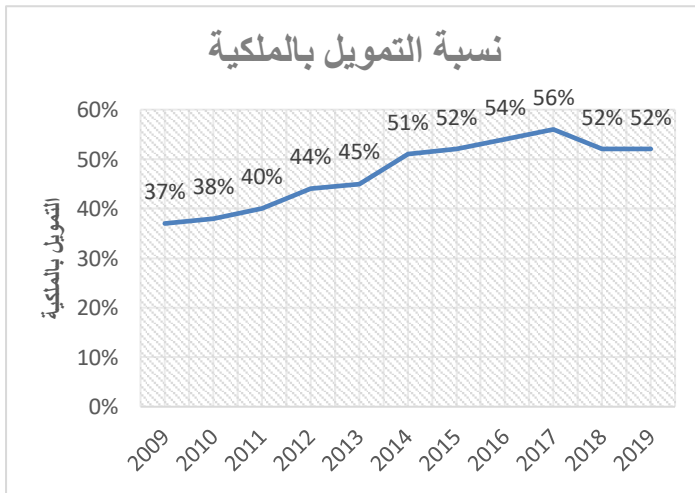
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تعكس لنا معطيات الجدول اعلاه صورة عن تطور رأس المال المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة من 2009 - 2019 ، حيث يلاحظ ان هناك نمو ملحوظ في هذه النسبة خلال الست اعوام الاخيرة من الدراسة وذلك لقيام المصارف برفع مبلغ رأس مالها المدفوع امثالاً لاوامر البنك المركزي العراقي والذي ينص على رفع رؤوس اموال المصارف بمبلغ لا يقل عن 250 مليار دينار ابتداءً من عام 2014 . فقد لاحظنا ان هنالك اتجاه عام في هذه النسبة نحو الارتفاع لتصل حدود 56% عام 2017 وهو اقصى معدل زيادة سُجل خلال فترة الدراسة ، وهذا ما يؤكد زيادة اعتماد المصارف على اموالها الذاتية في التمويل ويعتبر مؤشراً غير جيد فالمصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة ، وانما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج الى الاموال الخاصة بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري او الصناعي ، بينما اخذت هذه النسبة نحو الانخفاض للاعوام 2018 و 2019 وذلك

لاستقرار الأوضاع الامنية والاقتصادية في البلد والتي ادت الى زيادة مبالغ الاموال المودعة في المصارف . وقد سجل مصرف عبر العراق اعلى نسبة ملكية بالمتوسط بين المصارف وقدرها %73 ، الا ان مالوحتظ على هذه النسبة انها كانت بمعدلات متزايدة طول فترة الدراسة ، وحتى قبل اصدار قرار البنك المركزي وذلك بسبب تراجع قدرته في الحصول على مصادر تمويل خارجية ، حيث انتقلت النسبة من %61 عام 2009 الى %77 عام 2019 ، ليسجل المصرف اعلى نسبة ملكية في عام 2013 قدرت ب %90 وهذا يعود الى زيادة مبالغ الاحتياطيات لتسجل بعد ذلك انخفاضاً قدر ب %55 عام 2015 نتيجة انخفاض الاحتياطيات لديه والذي ادى الى انخفاض هذه النسبة. اما ادنى نسبة ملكية بالمتوسط فقد سجلها مصرف بغداد والبالغة %19 ، وعلى الرغم من ان هذه النسبة حققت % عام 2010 وحد اقصى تزايد مستمر خلال فترة الدراسة الا ان هذه الزيادة كانت بمعدلات صغيرة جدا حيث تراوحت بين حد ادنى قدره %12 قدر ب %24 خلال الاعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 ، فالمصرف يعتمد في تمويل موجوداته على موارد التمويل الخارجية بقدر يفوق بكثير اعتماده على رأس المال . والاشكال البيانية التالية توضح لنا جليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف بالاضافة الى تطور النسبة خلال المدة من 2009 - 2019 وكما تم شرحها:

الشكل رقم (2) نسبة التمويل بالملكية بمتوسط

الشكل رقم (1) نسبة التمويل بالملكية بالمتوسط الاعوام



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

2- نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي الموجودات :

الجدول رقم (1) نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي الموجودات

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	82.4%	83.7%	79.9%	80.4%	78.9%	81.6%	60.6%	39.3%	68.5%	71.7%	72.4%	72.7%
2	مصرف التجاري	41.7%	39.3%	33.7%	38.1%	28.8%	26.9%	23.2%	28.6%	29.1%	30.4%	32.5%	32%
3	مصرف الشرق	81.1%	79.8%	75.6%	75.1%	71.2%	52.4%	49.1%	51.2%	44.4%	54.6%	42.4%	61.5%
4	مصرف الاستثمار	62%	56.4%	57.1%	50.8%	54.4%	45.9%	47.1%	31.8%	45.9%	52.5%	50.2%	50.4%
5	مصرف المتحد	52.7%	55.2%	45.6%	34.9%	46.3%	34.2%	39.3%	26.2%	33.8%	38.3%	24.4%	39.2%
6	مصرف الاهلي	42.8%	48%	41%	45.9%	66.4%	54.8%	45%	47.9%	50.1%	45%	53.6%	49.1%
7	مصرف الائتمان	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	49.8%	26.2%	35.3%	30.9%	32.6%	39.8%	48.4%
8	مصرف بابل	65.1%	67.9%	59.6%	62.2%	50.4%	36.1%	27.8%	20.9%	14.7%	22.6%	33.1%	41.9%
9	مصرف سومر	30.5%	32%	30.8%	38.8%	33.8%	32.2%	24.9%	23.1%	27%	32.1%	19.7%	29.5%
10	مصرف الخليج	72.4%	69.8%	61.2%	61.3%	53.3%	55.7%	50.4%	58.7%	45%	41.1%	37.3%	55.1%
11	مصرف الموصل	81.6%	81.6%	60.5%	51.2%	48%	20.5%	23.6%	31%	29.7%	31.8%	29.9%	44.5%
12	مصرف المنصور	37.7%	48.2%	57.4%	33.3%	61.5%	65.2%	70%	71.3%	75%	80.2%	79.6%	61.8%
13	مصرف آشور الدولي	53.6%	39.6%	41.2%	31%	20.1%	25.1%	26.7%	26.3%	24.9%	38.9%	33.4%	32.8%
14	مصرف الاقليم	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	45.4%	44.8%	33.4%	63.3%	83.3%	68.3%	47.1%
15	مصرف عبر العراق	31%	18.3%	44.8%	1.3%	1.4%	16.7%	19.1%	29.7%	10.3%	11.8%	18.6%	20.1%
	المتوسط العام	57.1%	57.6%	53.7%	48.7%	49.3%	42.8%	38.5%	36.9%	39.5%	44.4%	42.3%	45.7%

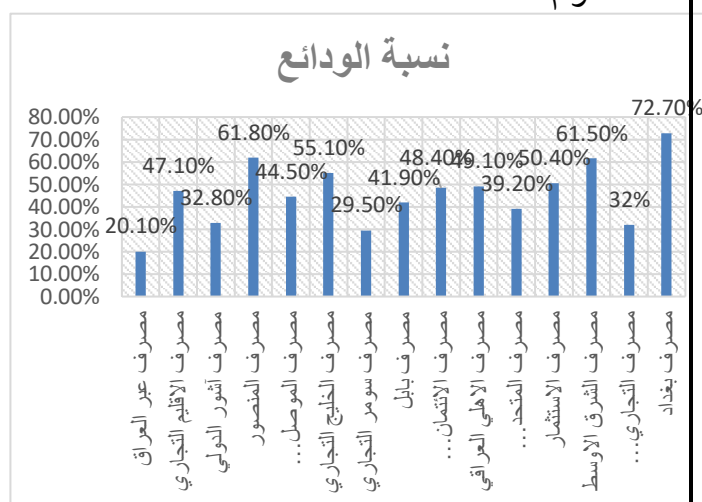
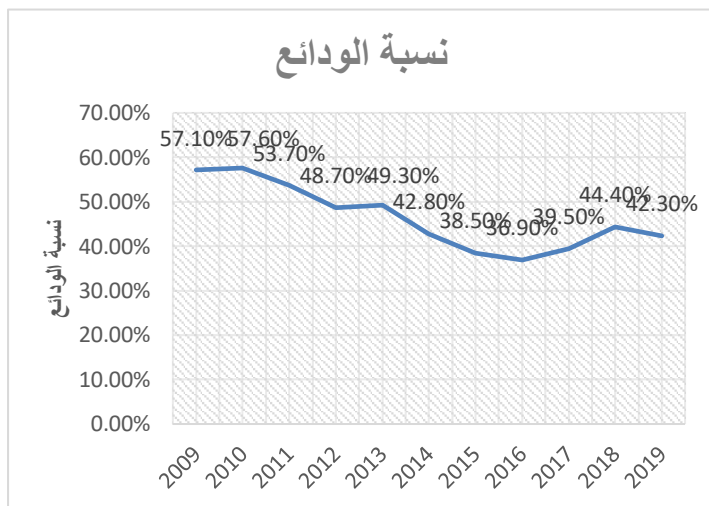
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

بحساب نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات ولكافة المصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة من 2009 - 2019 ، لاحظنا ان هناك تراجع ملحوظ لهذه النسبة ابتداء من عام 2014 ولاغلب المصارف بسبب ظروف الحرب على الارهاب والاضواء الامنية في البلد والتي ادت الى زيادة عمليات سحب الودائع من قبل المودعين . فأنه خلال الفترة من 2009 - 2014 كانت الجهود متجهة نحو تحقيق النمو في حجم الودائع ، بينما يلاحظ ان هناك اتجاه عام نحو الانخفاض ابتداء من عام 2014 - 2017 لتعاود الارتفاع في الاعوام الاخيرة من الدراسة نتيجة استقرار الازمات الاقتصادية في البلد . وقد سجل مصرف بغداد اعلى نسبة من الودائع بلغت في المتوسط 72.7% ، الا ان مالملاحظ على هذه الزيادة انها كانت بمعدلات متناقصة الى متذبذبة ، حيث انتقلت من 82.4% عام 2009 الى 39.3% عام 2016 بسبب انخفاض ودائع العملاء بمقدار 44 مليون دينار ، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا والبالغ 72.4% عام 2019 كون ان المصرف استطاع ان يكسب ثقة الزبائن ، فضلا عن ميول المودعين الى التعامل معه ، ويلاحظ ان الظروف الامنية التي مر بها البلد لم يكن لها تأثير كبير على مبالغ الودائع فيه . وقد سجل مصرف عبر العراق ادنى نسبة ملكية بالمتوسط بين المصارف والبالغة 20.1% واستمرت هذه النسبة بالتراجع لا سيما في عام 2012 و 2013 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا بمقدار 29.7%

عام 2016 لكن سرعان ما انخفضت ولغاية عام 2019 وقد يعزى انخفاض حجم الودائع في مصرف عبر العراق الى حداثة تأسيسه مقارنة بالمصارف الاخرى . والاشكال البيانية التالية توضح لنا جليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف بالاضافة الى تطور النسبة خلال المدة من 2009 - 2019 وكما تم شرحها :

الشكل رقم (4) نسبة التمويل بالودائع بمتوسط

الشكل رقم (3) نسبة التمويل بالودائع بالمتوسط الاعوام



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

3- نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات :

الجدول رقم (3) نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات

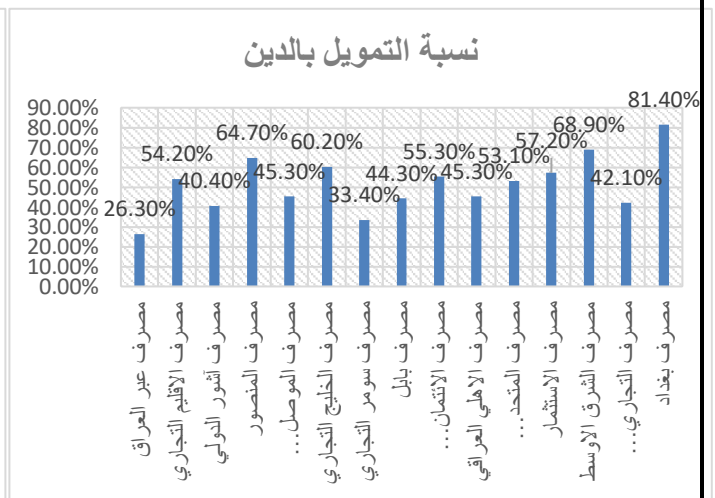
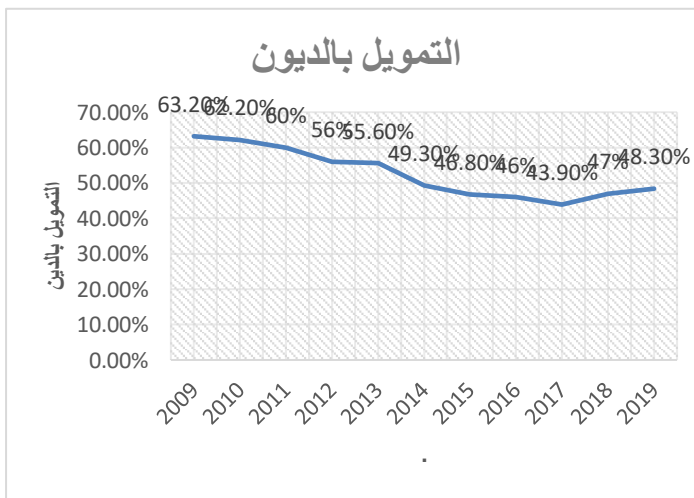
ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	82.4%	83.7%	79.9%	80.4%	78.9%	81.6%	60.6%	39.3%	68.5%	71.7%	72.4%	72.7%
2	مصرف التجاري	41.7%	39.3%	33.7%	38.1%	28.8%	26.9%	23.2%	28.6%	29.1%	30.4%	32.5%	32%
3	مصرف الشرق	81.1%	79.8%	75.6%	75.1%	71.2%	52.4%	49.1%	51.2%	44.4%	54.6%	42.4%	61.5%
4	مصرف الاستثمار	62%	56.4%	57.1%	50.8%	54.4%	45.9%	47.1%	31.8%	45.9%	52.5%	50.2%	50.4%
5	مصرف المتحد	52.7%	55.2%	45.6%	34.9%	46.3%	34.2%	39.3%	26.2%	33.8%	38.3%	24.4%	39.2%
6	مصرف الاهلي	42.8%	48%	41%	45.9%	66.4%	54.8%	45%	47.9%	50.1%	45%	53.6%	49.1%
7	مصرف الائتمان	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	49.8%	26.2%	35.3%	30.9%	32.6%	39.8%	48.4%
8	مصرف بابل	65.1%	67.9%	59.6%	50.4%	36.1%	27.8%	20.9%	20.9%	14.7%	22.6%	33.1%	41.9%
9	مصرف سومر	30.5%	32%	30.8%	38.8%	33.8%	32.2%	24.9%	23.1%	27%	32.1%	19.7%	29.5%
10	مصرف الخليج	72.4%	69.8%	61.2%	61.3%	53.3%	55.7%	50.4%	58.7%	45%	41.1%	37.3%	55.1%
11	مصرف الموصل	81.6%	81.6%	60.5%	51.2%	48%	20.5%	23.6%	31%	29.7%	31.8%	29.9%	44.5%
12	مصرف المنصور	37.7%	48.2%	57.4%	33.3%	61.5%	65.2%	70%	71.3%	75%	80.2%	79.6%	61.8%
13	مصرف آشور الدولي	53.6%	39.6%	41.2%	31%	20.1%	25.1%	26.7%	26.3%	24.9%	38.9%	33.4%	32.8%
14	مصرف الاقليم	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	44.8%	19.1%	29.7%	63.3%	83.3%	68.3%	47.1%
15	مصرف عبر العراق	31%	18.3%	44.8%	1.4%	1.3%	16.7%	19.1%	29.7%	10.3%	11.8%	18.6%	20.1%
	المتوسط العام	57.1%	57.6%	53.7%	48.7%	49.3%	42.8%	38.5%	36.9%	39.5%	44.4%	42.3%	45.7%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تكشف لنا القراءة الاولى لمعطيات الجدول اعلاه التراجع الملحوظ لنسبة التمويل بالدين في آخر اعوام الدراسة ولاغلب المصارف لنفس الاسباب التي ذكرت في النسب السابقة من حيث قرار البنك المركزي الذي ادى الى زيادة حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية بالاضافة الى اوضاع الحرب التي مر بها البلاد ابتداء من عام 2014 ولغاية عام 2016 والتي تسببت بسحوبات مبالغ كبيرة من الودائع . فقد لاحظنا ان هناك تراجع مستمر في هذه النسبة خلال الفترة من 2009 - 2018 لتسجل بعد ذلك زيادة طفيفة والتي قدرت ب 47% و 48.3% نتيجة استقرار الازمات الاقتصادية والاقصادية في البلد . وكانت الافضلية لمصرف بغداد فقد سجل متوسط عام بمقدار 81.4% ، كون ان المصرف يعتمد في تمويل موجوداته على الديون بنسبة كبيرة ، ورغم تراجع نسبة التمويل بالدين فيه والتي بدأت بالانخفاض من عام 2015 بسبب زيادة الموجودات بنسبة اكبر من زيادة حجم الديون ، لكن المصرف استطاع ان يحقق التنوع في مصادر تمويله لتعويض هذا الانخفاض في اموال الدين حيث لجأ الى الاقتراض طويل الاجل خلال هذه الاعوام وبالتالي فقد كسب ثقة الزبائن بالاضافة الى ثقة الجهات المقرضة كونه يمتلك مركزا ماليا قويا فهو من اكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق واقدمها تأسيسا ، اما ادنى نسبة سجلها المصرف كانت في عام 2017 والبالغة 43.90% بسبب انخفاض الديون في هيكله المالي . وان وادنى نسبة دين بالمتوسط سجلها مصرف عبر العراق بمقدار 26.3% حيث تراوحت ما بين 9.9% كحد ادنى عام 2012 و 50.6% كحد اعلى عام 2011 وسبب الانخفاض الحاد في عام 2012 يعود الى تراجع مصادر التمويل بنسبة كبيرة حيث سجلت 67 مليار دينار عام 2011 وتراجعت الى 8 مليار عام 2012 نتيجة الكثير من المشاكل التي كان يعاني منها المصرف والتي ادت الى انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية بهذا الحجم . والاشكال البيانية التالية توضح لنا جلليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف بالاضافة الى تطور النسبة خلال المدة من 2009 - 2019 وكما تم شرحها :

الشكل رقم (4) نسبة التمويل بالدين بمتوسط

الشكل رقم (5) نسبة التمويل بالدين بالمتوسط
الاعوام



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

4- نسبة الرصيد النقدي (السيولة) :
الجدول رقم (4) نسبة الرصيد النقدي

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	68.9%	67.8%	62.1%	74.2%	68.8%	51.8%	65.3%	59%	61.2%	72.2%	64.1%	65%
2	مصرف التجاري	18.6%	39%	97%	91.4%	91.3%	86.4%	96.6%	72.4%	49.5%	90.6%	114%	81.3%
3	مصرف الشرق	73.8%	69.3%	69.7%	73.4%	73.8%	64%	84.2%	77.8%	86%	87.3%	81.3%	76.4%
4	مصرف الاستثمار	201%	94.8%	73.9%	61.1%	69.2%	110%	71%	98.8%	510%	80.2%	65.5%	88.6%
5	مصرف المتحد	89.9%	62.8%	33.5%	54.5%	27.3%	9.1%	5.3%	22.2%	18.3%	3.2%	1.8%	29.8%
6	مصرف الاهلي	124%	92.7%	91.3%	141%	102%	85.5%	91.6%	106%	85.3%	76.9%	42.6%	98.8%
7	مصرف الائتمان	63.7%	45.5%	67.2%	47.2%	48.4%	22.7%	16.4%	29.3%	72.1%	185%	179%	70.6%
8	مصرف بابل	113%	99.2%	89.9%	112%	53.8%	42.6%	60.8%	102%	68.6%	19.9%	0.9%	69.4%
9	مصرف سومر	61.6%	126%	103%	413%	316%	97.1%	190%	102%	177%	154%	256.6%	152%
10	مصرف الخليج	29%	36.4%	40.9%	58%	75.3%	30.2%	41.1%	34%	71.4%	73.6%	92.5%	53%
11	مصرف الموصل	86.4%	65.3%	70.6%	81.5%	106%	108%	102%	77.6%	311%	116%	74.4%	91%
12	مصرف المنصور	82.6%	50.8%	58.9%	58.7%	41.6%	25.1%	39.1%	110%	80.6%	97.5%	99.4%	67.7%
13	مصرف آشور	50.8%	91.1%	312%	86%	517%	87.2%	310%	110%	112%	92.1%	86.3%	102%
14	مصرف الاقليم	63.7%	45.5%	67%	47.2%	48.4%	81%	65.8%	69.9%	41%	67.6%	76.6%	99.3%
15	مصرف عبر	119%	130%	108%	812%	213%	901%	716%	714%	225%	136%	221%	177%
	المتوسط العام	77.6%	74.4%	80.2%	83.2%	88.2%	72.1%	82.3%	88.4%	92.8%	105%	97%	88.1%

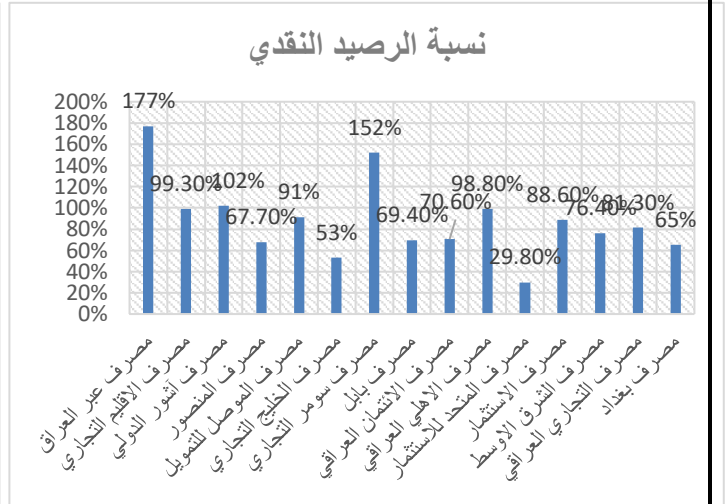
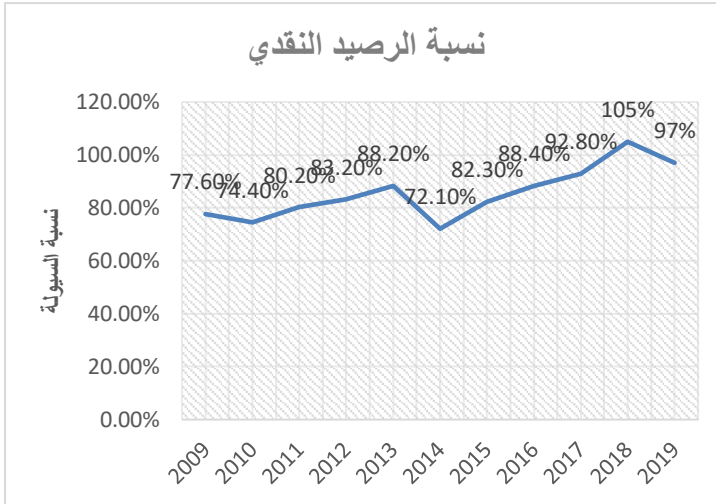
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تعكس لنا معطيات الجدول اعلاه صورة عن تطور مستويات السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 - 2019 . حيث نجد ان هناك اتجاه عام نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة بأستثناء العامين 2010 و 2013 ، واخذت هذه النسبة بالتزايد الى ان بلغت حدها الاقصى والذي قدر ب 105% وهذا الارتفاع يعود الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي والذي ينص على اعتماد سيولة لا تقل عن 80% والهدف هو رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها في المدى القصير والمتوسط وتم تطبيق هذه النسب بشكل فعلي عام 2017 . ولاحظنا ان الافضلية كانت لمصرف عبر العراق حيث بلغت نسبة الرصيد النقدي في المتوسط 177% ، وسجلت هذه النسبة ارتفاعا شبه مستمر خلال نفس الفترة لكن بمعدلات متفاوتة وغير معتدلة بأستثناء عام 2011 انخفضت بحدود 108% وهذا يعود الى تراجع النقد في الصندوق لتسجل بعد ذلك ارتفاعا قدر ب 361% عام 2018 نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي حيث بلغ الرصيد النقدي 194 مليون دينار وبذلك نجد ان المصرف حافظ على نسبة سيولة تفوق الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي . اما ادنى نسبة رصيد نقدي بالمتوسط سجلها مصرف المتحد قدرت ب 29.8% ، حيث انتقلت هذه النسبة من 89% عام 2009 الى 9.1% عام 2014 لتعاود الانخفاض الى 1.8% عام 2019 وقد يعزى هذا الانخفاض الى زيادة استثمارات المصرف بالاسهم بالاضافة الى السياسة التوسعية التي يتبعها المصرف . والاشكال البيانية

التالية توضح لنا جليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف بالاضافة الى تطور النسبة خلال المدة من 2009 - 2019 وكما تم شرحها:

الشكل رقم (7) نسبة الرصيد النقدي بمتوسط

الشكل رقم (6) نسبة الرصيد النقدي بالمتوسط
الاعوام



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

5- نسبة العائد على الموجودات:

الجدول رقم (5) نسبة العائد على الموجودات

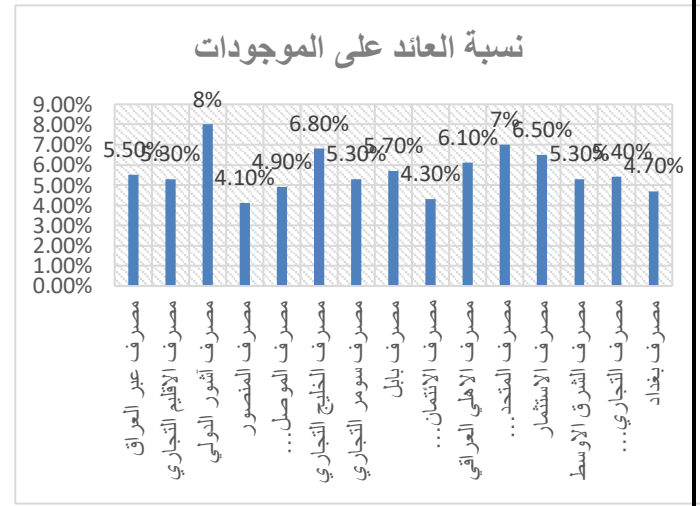
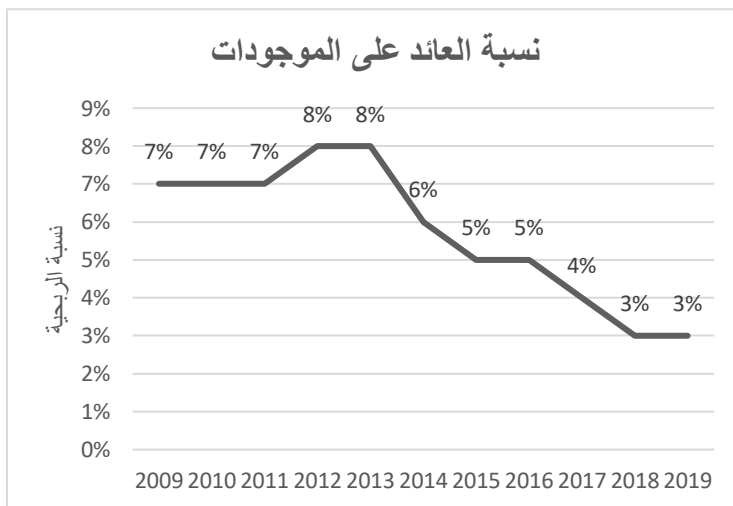
ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	5%	4.2%	6.3%	4.8%	4.7%	4.1%	5.4%	6.1%	4.9%	3.2%	3.5%	4.7%
2	مصرف التجاري	7.7%	7.8%	5.4%	5.7%	6.2%	4.2%	4.5%	4.2%	5.1%	4.4%	4.3%	5.4%
3	مصرف الشرق	6.4%	5.5%	7%	7%	7.2%	5.2%	4.1%	5.6%	3.5%	1.9%	4.6%	5.3%
4	مصرف الاستثمار	7.2%	8.5%	7.2%	7.5%	9.6%	10.6%	7.4%	4.9%	3.7%	2.2%	2.2%	6.5%
5	مصرف المتحد	6%	10.4%	10.1%	9.5%	9.5%	8.7%	7.7%	3.9%	3.5%	2.6%	1.5%	7%
6	مصرف الاهلي العراقي	6.8%	6.8%	6.9%	8.5%	6%	6%	4.7%	7.7%	6.1%	2.6%	5.4%	6.1%
7	مصرف الائتمان	6.7%	3.4%	8.7%	6%	5.1%	4.2%	3.7%	3%	3%	2.8%	0.9%	4.3%
8	مصرف بابل	7.6%	7.1%	6.6%	5.8%	7.2%	6.4%	6.4%	5.7%	4.9%	2.9%	2.1%	5.7%
9	مصرف سومر	8.7%	5.2%	5%	8.4%	14.2%	3.5%	3.4%	3.2%	3.2%	1.7%	1.7%	5.3%
10	مصرف الخليج	8.2%	7.5%	7.8%	13.5%	11.1%	9.9%	4.7%	3.2%	4.3%	2.8%	1.9%	6.8%
11	مصرف الموصل	6.2%	9.2%	7.6%	5.5%	10.5%	3.2%	1.8%	2.2%	2.7%	2.5%	2.2%	4.9%
12	مصرف المنصور	8.1%	6.1%	6.9%	5.3%	4.8%	3.8%	3.4%	2.2%	1.9%	1.8%	1.2%	4.1%
13	مصرف آشور الدولي	10.9%	11.1%	11.5%	10.2%	8.5%	7.4%	7.3%	8.9%	5.3%	3.6%	3.8%	8%
14	مصرف الاقليم	7%	6%	6.5%	6%	11.6%	3.7%	3.7%	3.6%	4%	2.4%	4.1%	5.3%
15	مصرف عبر العراق	8%	7.8%	8.7%	5.2%	1.9%	3.7%	4.6%	7.6%	6.1%	4.6%	2.3%	5.5%
	المتوسط العام	7%	7%	7%	8%	8%	6%	5%	5%	4%	3%	3%	6%

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إن القوة الإيرادية التي تتمثل في نسبة النتيجة الصافية المحققة الى اجمالي الاصول لكافة المصارف عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 - 2019 تظهر من خلال معطيات الجدول اعلاه ، حيث لاحظنا انه من عام 2009 الى 2014 كانت الجهود متجهة نحو الاهتمام بالربحية اكثر من السيولة ، وبدأت هذه النسبة بالتراجع انطلاقاً من عام 2014 لتسجل ادنى مستويات ربحية خلال الاعوام 2017 و 2018 و 2019 وهذا يعود الى تفوق اهتمام المصارف بالسيولة على الربحية لغرض مواجهة طلبات السحب بهدف تعزيز الثقة مع المودعين . وكانت الافضلية لمصرف آشور الدولي فقد سجل نسبة عائد على الموجودات بالمتوسط 8% الا ان مالوحت على هذه الزيادة انها كانت بمعدلات متراجعة الى متذبذبة ابتداءً من عام 2014 ، حيث بلغت حدها الاقصى عام 2011 والذي قدر ب 11.5% وهذا يعود الى ارتفاع ايرادات المصرف بنسبة 26% وقد انعكس هذا الارتفاع بالزيادة على الربح الصافي الذي حققه المصرف والبالغ 10 مليار دينار ، في حين انها بلغت حدها الادنى عام 2018 وقدر ب 3.6% بسبب تراجع اجمالي الدخل بنسبة 15% نتيجة انخفاض العمولات من ايرادات نافذة بيع وشراء العملة وايرادات عمولات الحوالات والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة . وقد سجل مصرف المنصور ادنى نسبة بالمتوسط بين المصارف ، ويلاحظ انها كانت بمعدلات متناقصة حيث تراوحت بين 8.1% عام 2009 و 1.2% عام 2019 نتيجة الركود الاقتصادي في البلد . والاشكال البيانية التالية توضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف بالاضافة الى تطور النسبة خلال المدة من 2009 - 2019 وكما تم شرحها :

الشكل رقم (8) نسبة الرصيد النقدي بمتوسط

الشكل رقم (7) نسبة الرصيد النقدي بالمتوسط
الاعوام



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

النتائج

- 1- ان نسبة اعتماد المصارف على مصادر التمويل الخارجية تتفوق بمقدار طفيف على نسبة اعتمادهم على مصادر التمويل الداخلية ، وبالتالي نجد ان الكثير من المصارف عينة الدراسة تعمل على تحقيق حالة من التوازن بين التمويل بالدين والتمويل بالملكية .
- 2- تشكل مصادر التمويل طويلة الاجل النسبة الاكبر من الموارد المالية للمصارف عينة الدراسة .
- 3- شكلت الودائع النسبة الاكبر من مصادر التمويل الخارجية على الرغم من انها تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي ، حيث اصبحت المصارف عالميا في الوقت الراهن تفضل التمويل من خلال الودائع اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق ومن ثم استثمار هذه المبالغ وتوظيفها لغرض كسب عائد مالي .
- 4- شكلت السيولة النسبة الاكبر مقارنة بالربحية ، وهذا يعود الى ان المصارف اصبحت تركز على مخاطر السيولة النقدية وبالتالي هي تفضل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة بناء على قرار مجلس إدارة البنك المركزي والذي ينص على اعتماد نسبة سيولة لا تقل عن 80% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط لغرض مواجهة السحوبات وتعزيز الثقة بين المصارف والمودعين .

التوصيات

- 1- تشكيل لجان مختصة في كل مصرف مهمتها ادارة الاصول والخصوم ، وضرورة اتباع قواعد معينة و مستوى معين من التنظيم وذلك لجذب المودعين عن طريق الثقة المتبادلة بين المصرف والزبون .
- 2- تنويع مجالات مصادر التمويل الخارجية من جهات متعددة وعدم الاكتفاء بمصدر خارجي معين ، لغرض تحقيق النمو والاستمرار .
- 3- نشر ثقافة الايداع للجمهور وتقديم الحوافز للمودعين والخدمات المصرفية الاخرى بهدف تعظيم حجم الودائع في المصرف .
- 4- عدم الاعتماد بشكل كامل على حقوق الملكية في التمويل ، وذلك من خلال الحصول على مصادر تمويل خارجية.
- 5- اصدار قرار من قبل البنك المركزي ينص على الحد الادنى في الودائع الواجب توفرها في كل مصرف .
- 6- عدم الاهتمام بالسيولة واهمال الربحية كون ان هذه الربحية هي التي تشير الى المركز المالي للمصرف ومحاولة الموازنة بينهم .

المصادر:

المصادر العربية

وسف، عتروس صونيا ، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) ، جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير دراسة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، 2015
مولود فتحي ، قطاف عبد القادر . (2018). دراسة تحليلية لاثر الهيكل التمويلي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال . "مجلة اضافات اقتصادية" 2 .

المصادر الاجنبية:

- Alan, H. (2009). Strategic Financial Management: Exercise book . John Wiley & Sons , Inc.
- Fabozzi, F. J. (2009). Capital Markets,. John Wiley & Sons, Inc.
- Hill, A. (2009). Strategic Financial Management : Exercise book. John , Wiley & Sons , Inc.
- KORANTENG, F. S. (2012). BANK DEPOSITS AND LIABILITY MANAGEMENT AND BANK PERFORMANCE:A CASE STUDY OF LISTED BANKS. School of Management.MA Theses .
- Cheng, M., & Qu, Y. (2020). "Does bank FinTech reduce credit risk? Evidence from China_" Journal Pre-proof "927-538 .
- Abdulameer, H. H., Al- Janabi, H. A., & et al. (2019). Measuring The Cost Of The Financing Structure For The Banking Sector In Iraq An Empirical Study For A Sample Of Banks Which Are Listed In Iraqi Market For Financial Securities . "Opción Año Journal" 19(9) : 2899-2921 .
- Alves, P. (2017). Abnormal retained earnings around the world." Journal of Multinational Financial" 10(2): 300-4423.
- Ball, R., Gerakos, J., & et al. (2018). Earnings, retained earnings, and book-to-market in the . "Journal of Financial Economics" , 135(1): 834-5941 .
- Baraja, L., & Yosya, E. A. (2018). The Impact of Liquidity, Profitability, Activity and Solvency Ratio on Change in Earnings . "Indonesian Management and Accounting Research" 2441-9724 .
- Baule, R. (2018). The cost of debt capital revisited. "Journal of Business Research" 10(2): 204-5998 .
- Chen, Y., Migliaro, D., & et al. (2021). Capital Structure Determinants of SMEs: Empirical Evidence. IAR "Journal of Business Management" , 2(1) : 180-186 .
- Comporek, M. (2018). THE RELATIONSHIP BETWEEN RESERVES. "FINANCIAL SCIENCES" 23(3): 2080-5993 .
- Coleman, S., & Robb, A. (2008). A Comparison of New Firm Financing by Gender: Evidence from the Kauffman Firm Survey Data . "Small Business Economics" 33(4): 397-411 .
- Elhadi, A. A. (2017). Financial Structure and its Impact on Commercial Bank Objectives . "IJARIE Journal" 3(4): 2395-4396 .

Fauziah, F., Latief, A., & et al. (2020). The Determinants of Islamic Banking Capital Structure in Indonesia . “Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam” 5(2) : 125-138 .

Heikal, M., Khaddafi, M., & et al. (2014). Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock Exchange . “International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences” 4(12): 2222-6990 .

Jadah, H. M., Hassan, A. A., & et al. (2020). The impact of the capital structure on Iraqi banks’ performance . “Investment Management and Financial Innovations” 1810-4967 .

Lin, J. Y., Sun, X., & et al. (2009). Toward a Theory of Optimal Financial Structure . “The World Bank” 5038.

Miljak, T., oec, m., & et al. (2014). Accounting treatment of corporate . “Journal of Business Research” 3251-81639 .

Mukumbi, C. M., Eugene, K. W., & et al. (2020). Effect of Capital Structure on the Financial Performance of Non-Financial Firms Quoted at the Nairobi Securities Exchange . “International Journal of Science and Business”4(4): 2520-4750 .

RINKU. (2017). A STUDY BASED ON THE VARIOUS COMPONENTS OF CAPITAL STRUCTURE OF BANKING COMPANIES . “Journal of Internet Banking and Commerce”22(2): 99966-37360 .

Sivalingam, L., & Kengatharan, L. (2018). CAPITAL STRUCTURE AND FINANCIAL PERFORMANCE: A STUDY . “Asian Economic and Financial Review” 8(5):586-598 .

Tan, Y. (2020). Competition and Profitability: Impacts on Stability . “International Journal of the Economics of Business” 1466-1829 .

Tran, D. V. (2020). Bank business models and liquidity creation . “Journal Pre-proof”10(1): 275-5319.

Ünvan, Y. A., & Yakubu, I. N. (2020). Do Bank-specific Factors Drive Bank Deposits in Ghana. “Journal Pre-proof”376(3): 112827 .

YAKHSHIBAEV, G. (2011). Sources Of Short-Term Finance And Investment Opportunaties.” European Journal of Business and Economics”2: 1804-5839 .

Yakubu, I. N., & Abokor, A. H. (2020). Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis . “Rajagiri Management Journal”10(1): 0972-9968 .

Yemi, A. E., & Seriki, A. I. (2018). Retained earnings and Firms’ Market Value: Nigeria Experience . “International Journal of Business and Economic Development” 6(2): 2-2 .